وان نواه مع الحفظه والامام والماموم فنصه مجوز وقيل يبطل للتشريك وقيل يسجد وقيل للثانيه
انتهى المنصوص من الامام احمد هو الصحيح وهو الجديد قال في المختصر لم تبطل على الاظهر واختاره الاصطخري
وغيره وقدمه في الرعايتين ومختصر ابن تميم والحاوي والفايق والزركشي والمغني والشرح وشرح ابن رزين
وقطع قال المجد في شرحه هذا الصحيح واستدل له بادلة كثيرة وظاهر كلامه في الرعايه الصغرى
والحاوي ان محل الخلاف اذا لم ينو الخروج اما اذا نوى الخروج مع الحفظه والماموم فانها تصح قولا واحدا
عندهم والله اعلم وقال في المستوعب فلو اجرى على سجه صلاته واختلف اصحابنا على وجهين اذا لم
ينو الخروج وقال الامدي ان نوى الخروج مع السلام على الحفظه والامام والماموم جاز ولم يسجد
نص عليه وفيه وجه يسجد وقال اصحابنا لا يختلفون اصحابنا انه ينوي بالاولى الخروج فقط وفي
الثانيه وجهان احدهما كذلك والثاني يسجد ان ضيع الثانيه بالحفظه ومن معه انتهى وقال
ابو جعفر العكبري السنه ان ينوي بالاولى الخروج وبالثانيه الحفظه ومن معه ان كان ممن جاءه انتهى وقال
ونيته دون نيه الخروج قيل يبطل لتخصه خطاب ادمي والاشهر هو الصحيح من المذهب قال المجد
في شرحه والصحيح انها لا تبطل لتخصص مراجعة النبي قبلها وقدمه في المذهب والمستوعب والمحرر
والرعايتين والحاوي والفايق وغيرهم وقيل يبطل اختاره ابن حامد قال المجد في شرحه وكان ابن حامد
يقول تبطل صلاته هنا وجبا واحدا لانه تخصص خطاب ادمي بخلاف ما اذا نوى الخروج مع
الحفظه على احد الوجهين لانه لم يتخصص خطاب ادمي ورده المجد قوله وهل يسجد
للجبر يعني بالتسبيح والتحميد والتكبير وعن في دبر الصلوات كقول بعض السلف والخلف قال الشيخا
امرا كاذكر ابن بطال وجماعه انه قول اهل المذهب المتبوعه وغيرهم ظاهر كلام اصحابنا مختلف ويتوجه
تخريج واختار المجد لقصد التعليم فقط انتهى هذه المسئله ليس لاصحاب فيها كلام كما قال المصنف قلت
الصواب الاقتصار في ذلك وكذا كل ذكر والقول الاول ظاهر حديث عبد الله بن عباس ان رفع
الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبه كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس
كنت اعلم اذا انصرفوا بذلك اذا سمعته مسئله ويدعوا الامام يعني بعد الذكر المشروع ذكر وفكره
جهرية بدعة وايضا وقيل ان قصد التعليم والاخفض كالموم ومنفردا انتهى احداها الاكمل قدمه
ابن تميم قال ورفع صوته بحيث يسمع الماموم وفيه وجه لا يجزيه الا ان يقصد تعليم الماموم
وفيه اخر يكره الجهر مطلقا ذكره القاضي وغيره انتهى وقال في الرعايه الكبرى ويدعو كل
مصل عقيب كل صلاه سرا وقال لبعد ذلك باسطر ويدعوا ويسمع الماموم وقيل ان اراد
ان يعلمه والاخفض صوته كالماموم والمنفرد وقيل يكره الجهر مطلقا وقال في آخر ما يبطل
الصلاه ويكره رفع الصوت بالدعاء في الصلاه وغيرها كما سبق دون الالحاح فيما انتهى قلت

وهذا

وهذا هو الصواب وقال في الفصول في آخر الجمعه الاسرار بالدعاء عقيب الصلاه افضل انتهى وقال المجد
في شرحه ويسجد للامام ان يخفي الدعاء عقيب الصلوات لظاهر هذا المعهود ذكره ولقوله تعالى ادعوا
ربكم تضرعا وخفيه وقوله تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفه دون الجهر به او بعضه احيانا
ليتعلم من يسمعه او لقصد صحيح سوى ذلك فحسن انتهى تنبيه قوله وساله صالح عن الاعتداد
قال يدعوا بما عهد وكذا في اكثر النسخ وجد في بعضها يدعوا بدعاء معروف وهو ان لانه طبق
السوال وعلى الاول يكون ابتداء كلام ومراده يدعو بدعاء معروف لغير معروف مسئله قوله
ويدعا بنفسه قال له بعضهم وقال بعضهم بغير انتهى قلت الثاني اولى ولو قيل هو مخير ان جاز مسئله
قوله فاما ان اعتقد حصول الشرط كمن على اصل الطهاره ولم يعلم خلافه طاهرا وان كان في الباطن
محدثا او ما ظن به جنبا فبان يصح صلاته ويباح عليها ما اداه عليه فقط ينوجه
احدهما ان انتهى قلت الذي يقطع به انه يباح عليه والعباده صحيحه في الظاهر لا الباطن وكلام
ابن عبد البر يدل على ذلك والظاهر انه اراد بقوله وان كان احدهما ارجح ما قلناه والقول بانه لا يباح
قول بانه قطع به وجد ابن نصر الله قال ان صحح الصحه متنبها الاولى قوله بعد ذلك ولو دام
جهل بحاسه فتوضا به ناسيا حكم الاصل واخطا جهه القبله صوابه او اخطا بزياده الف قبل الواو
الثاني قوله عن الخنيه حتى لو صلى الظهر مع الى النفل كما وجد وصوابه والله اعلم مع صرفه او النفل
الى النفل مسئله قوله وهل الثانيه يعني المسئله الثانيه ركن او واجبه فيه روايتان وعنه
سنه اختاره الشيخ وعنه في النفل انتهى احداها هو ركن وهو الصحيح جزم به في الهدايه والمذهب
والمسبوك قال في المذهب وركن في احدى الروايتين وصححها المصنف في حواشي المقنع وقدمه في التلخيص
واللغه والمختصر ابن تميم والرعايتين والحاوي والنظم وادراك الغايه والزركشي وقال اختاره
ابو بكر والقاضي والاكثرون وظاهر انه هو واجبه قال القاضي وهو اصح وصححها ناظم المفردات
وجزم به في الافادات والتسهيل وقدمه في الفايق قال القاضي في الجامع وهذا اجبان لا يخرج
من الصلاه بغيرها وهذا ظاهر في الوجوب ضد الركن والله اعلم وعنه انها سنه جزم به في العمد
والوجيز واختاره الشيخ الموفق في المغني وقال انه اختيار الخرقي لكونه لم يذكره في الواجبات واختاره
والشارح ايضا وابن عبيدان وذكره وقدمه ابن رزين في شرحه وقال اجاد وتبع في ذلك
ابن السيد رزقه قال اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ان الصلاه من افتتح بها سليمه واجله
جائز قال العلامه ابن القيم وهذا كما قاله ابن المنذر انه اذا رأى قول اكثر اهل العلم حكاه
اجماعا قلت وحكايه ابن رزين الاجماع فيه نظر مع حكايته الخلاف عن احمد بل هو متناقض مسئله
قوله فلو شرع فيه يعني التكبير عند تكبير الاحرام قبل انتقاله او كله بعد انتهائه فقيل يجزيه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)